الامكان ينافي الجود وخالف المعتزلة هذا القياس واعترفوا
بالحدوث فمن لازم قولهم ان اقتضاء العالم بزمن يجوز ان
يكون قبله متعين في العقل بحيث لايجوز في الحكمة وجوده
قبل ذلك واما البصريون فتنبهوا لهذه القايلة فقالوا ابتداء
الخلق من الله غير واجب ولاكمال العقول واجب نعم ان تكليف
كلف الله العباد فيجب اقدارهم والكمال عقولهم فلا يكون تكليف
مالا يطاق وهو مستقبح واتفق الفريقان على وجوب الاثابة
على الاعمال التي هي طاعة وعلى وجوب التعويض على الالام
التي لم تقع عقوبة ضرورة تحسين الالم منه اما البغداديون
فعندهم انكروا مع الفلاسفة ثبوت الامكان العقلي بان الله
قادر على خلق امثال ماخلق من الخير وانواع اللطف والقول
بان الواقع غاية الممكن خلاف ماحكم به العقل من الامكان
فانه لايقف في التجويز وكيف يمكن الحكم على الواقع بالامكان
ومثله في العقل مستحيل وفي القول بافتراق المثلين فيما يجب
ويجوز واستحيل دفع التماثل وقصر القدرة وعجز الالهة عن
خلق ماهو قادر على مثله وذلك واضح في الدعوى ومنكر من
العقول يلزمهم صاحب الكتاب ان يجب بمقتضى العقول
علينا ان نفعل الاصلح لغيرنا بقدر ما يمكننا فان الوجوب الذي
ذكرتموه انما اعتمدتم فيه مستقبحات العقول ومستحسناتها
وماخذكم في تلك المقدمة المشهورة بين العباد فكيف يخالف
الاصل الذي منه اخذت القاعدة في احكام الاله فرعه واذا
وافقتم على ان العبد لايجب عليه في حق نفسه ولا في حق غيره
اقتضا الصلاح الممكن فكيف توجبون في حق الباري واعتذروا
بان العبد لوكلف ذلك لصير مكدورا ممنوعا محمودا في
طلب بقية المراشد والباري يقدر على اقصى الصلاح

من

من غير ان تكاله مشقة واجاب عن هذا الاعتذار بانه لو
كان التعب والنصب فاصلا في اقصى الصلاح لكان
فاصلا في اصل الصلاح واذا كان الثواب يجب المشقة
فما يصح ثبوت الثواب ويزيد الثواب بزيادته كيف يصح
ان يجعل سببا في نفي التكليف المستدعي للثواب واذا كان
ما يناله من المشقة مغمورا عندهم بما يناله من الثواب فما
يناله من الكد والجهد مغمور بما يناله من زيادة الدرجات
وعظم المنزلة في الاخرة ثم الزمهم وجوب النوافل فانها لابد
من اشتمالها على صلاح ضرورة الحث عليها والندب اليها
ومع ذلك لم يجب واذا جوزتم في افعال العباد ما يشتمل على
الصلاح وهو غير واجب فقولوا في افعال الباري ما يشتمل
على الصلاح وهو غير واجب فان راموا فصلا بين الغايب
والشاهد بما يلزم منه المشقة على العبد فقد سبق الجواب
عنه وان قالوا علم الله انه لو اوجب على العبيد ذلك لما
امتثلوا وطغوا وفسدوا فالجواب ان من علم الله انه
لايصلح ولا يمتثل بل يعجز ويكفر لحسن تكليفه لما في التكليف
من الصلاح على تقدير الامتثال وان كان لايصلح ذلك
في حق المكلف الذي علم انه لايؤمن ولا يطيع فلم يكن
الرجوع الى الذي استقر في العلم عذرا على هذا المنهج ومما
يلزمونه على ذلك ان الله اذا علم ان العبيد لايؤمنون
فالصلاح لهم ان لايكلفهم وان كلفهم فالاصلح ان يعفو
عنهم فان تحتم العقوبة والتخليد في النار خسارة كل خير
وعذاب دايم في مقابلة معصية وقعت في زمن واحد
غير جار على مسالك العقلاء المشهور عندهم فيما يقبحونه
ويحسنونه والقول بان التخليد في النار اصلح من العفو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)